

مذكرة تقديم

مشروع مرسوم رقم ٢٠١٩٠١٥٧٠

بتغيير المرسوم رقم ٢.٩٤.١٠٠ الصادر في ٦ محرم ١٤١٥ (١٦ يونيو ١٩٩٤) في شأن النظام الأساسي الخاص بالمقتبسة العامة للإدارة الترابية

تطبيقاً لأحكام المادة 19 من القانون رقم ٠٣٨.١٣ المتعلق بإحداث المدرسة الوطنية العليا للإدارة ولأسيا الفقرة الأولى منه والتي تنص على أنه يوظف ويعين الخريجون الحاصلون على دبلوم المدرسة، في الهيئات العليا للوظيفة العمومية المحددة لائحتها وشروط الالتحاق بها بموجب نص تنظيمي، أدرج المرسوم رقم ٢.١٩.١٠٦٩ المتعلق بتطبيق أحكام المادة 19 من القانون المشار إليه أعلاه رقم ٠٣٨.١٣ هيئة مقتبسي المقتبسة العامة للإدارة الترابية ضمن الهيئات المذكورة.

ومن أجل ترتيب الآثار، يهدف مشروع هنا المرسوم إلى تغيير المادة 15 من المرسوم رقم ٢.٩٤.١٠٠ الصادر في ٦ محرم ١٤١٥ (١٦ يونيو ١٩٩٤) في شأن النظام الأساسي الخاص بالمقتبسة العامة للإدارة الترابية بإدراج الخريجين الحاصلين على دبلوم المدرسة الوطنية العليا للإدارة، ضمن الفئات التي يمكن توظيفها وتعيينها، بناء على المؤهلات وفي حدود ربع المناصب الشاغرة المقيدة في الميزانية، في درجة مقتبض بالادارة الترابية.

تلخص هي الغاية من مشروع هذا المرسوم.

عنبر الداخلية
عبد الوافي نقفيت

المملكة المغربية
رئيس الحكومة

2 - 19 1070

مشروع مرسوم رقم صادر في (.....)
بتغيير المرسوم رقم 2.94.100 بتاريخ 6 محرم 1415 (16 يونيو 1994) في شأن النظام الأساسي
الخاص بالمقنثية العامة للإدارة التالية

رئيس الحكومة،

بعد الاطلاع على المرسوم رقم الصادر في (.....) بتطبيق المادة 19 من القانون رقم 038.13 المتعلق
بأحداث المدرسة الوطنية العليا للإدارة؛

وقد

وعلى المرسوم رقم 2.94.100 الصادر في 6 محرم 1415 (16 يونيو 1994) في شأن النظام الأساسي الخاص بالمقنثية العامة للإدارة التالية
كما وقع تغييره وتميمه؛

وزير الداخلية

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ (.....)

الإمضاء

وزير الداخلية¹
رسم ما يلي:
عبد الوافي لفقيت

المادة الأولى

غير، على النحو التالي، مقتضيات المادة 15 من المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 2.94.100 الصادر في 6 محرم 1415 (16 يونيو 1994):

"المادة 15. - يوظف المفتشون:

وزير الاقتصاد والمالية
وإصلاح الإدارة

وزير الاقتصاد والمالية
وإصلاح الإدارة
الإمضاء رقم الترقية
(الباقي لا تغيير فيه)
المادة الثانية

امضاء: محمد بن شعبون

تنسخ الفقرة التاسعة من المادة 16 من المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 2.94.100 الصادر في 6 محرم 1415 (16 يونيو 1994).

المادة الثالثة

يسند تنفيذ هذا المرسوم، الذي ينشر في الجريدة الرسمية، إلى كل من وزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية وصلاح الإدارة، كل واحد منها
فيها يختص.

وحرر بالرباط في:
الإمضاء